الخبراء.. يؤكدون:

المواصفات القياسية.. البوابة لعبور الأسواق العالمية

المعايير منذ أكثر من ٣٥ سنة ويجب تغييرها

د .عبدالمنعم سعودى

م .عادل الموزى

د .نادر رياض

د .شريف الجبلي

قضية تحديث المواصفات القياسية للسلع والمنتجات المصرية أصبحت ضرورة ملحة وهدفا قوميا وتتطلب تضافر كافة الجهود بين كافة الهيئات والأجهزة المعنية حتى يمكن العمل على زيادة الصادرات والنفاذ للأسواق العالمية خاصة فى إطار استمرار إجراءات تحرير التجارة فكيف نعمل على تطوير وتحديث المواصفات القياسية.

«الجمهورية» قامت بجولة لاستطلاع آراء ممثلى التنظيمات الاقتصادية واتحاد الصناعات فماذا قالوا؟!

فى البداية يؤكد الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات على ضرورة الارتقاء بمستوى المواصفات القياسية للسلع والمنتجات المصرية حتى يمكن الوصول بها إلى المرتبة العالمية وتضمن نفاذها إلى الأسواق الخارجية بقوة مشيرا إلى أن اتحاد الصناعات يقوم بدور فعال فى تبنى قضية تطوير وتحديث المواصفات القياسية وذلك من خلال اجتماعات مستمرة بين لجان مشكلة من الغرف الصناعية لبحث تطوير وتحديث المواصفات.

قال إن التداعيات العالمية وما تفرضه من منافسات شرسة تتطلب سرعة الاستعداد لها بالتطوير والتحديث.

تحديث المواصفات

يقول المهندس عادل الموزى وكيل اتحاد الصناعات ورئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية حان الوقت لاحداث ثورة فى تطوير وتحديث المواصفات القياسية بسرعة لتتواءم مع المتطلبات العالمية مشيرا إلى ان هناك العديد من المواصفات القياسية الموجودة حاليا ترجع لاوائل الستينيات وهو ما يعنى مرور اكثر من ٣٥ عاما مضت عليها وشهدت خلالها العديد من الصناعات تطورا تكنولوجيا سواء فى نوعية الخامات أو الشكل الأمر الذى يتطلب سرعة إعادة النظر فى دراسة تحديث المواصفات لتتماشى مع المواصفات العالمية.. قال إن عمليات التطوير والتحديث للمواصفات هى بمثابة جواز المرور لدخول الأسواق العالمية للسلع المصرية.

القدرة التنافسية

يوضح الدكتور نادر رياض عضو غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات ان بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية وحمايتها من الاغراق الخارجى واقتحامها لمجالات التصدير هى مثلث صمودها أمام غزو المنتجات العالمية وما يطرأ من مستجدات على الساحة الدولية.

وأصبح من الضرورى تطوير المواصفات القياسية المصرية بحيث تتلاءم مع التطورات المتلاحقة وتسمح باستيعابها ومسايرتها بما لا يفقد المنتج المصرى

تحقيق: محمد العزاوى

قدرته التنافسية المأمولة ويحميه من خطر الاغراق ويفتح أمامه أبواب التصدير على مصراعيها لذا يجب عند اعداد المواصفات القياسية المصرية مراعاة الظروف المناخية والعوامل البيئية وانماط الاستخدام المحلية وهى من العوامل المشددة والتى غالبا ما تغيب عن حسبان الأيزو والمواصفات الأجنبية مشيرا إلى أن الامر بتحديد مواصفات بعينها يفتح السوق المصرية أمام الواردات الأجنبية المتدنية سعرا وجودة دون رادع لما تتسم به تلك المنتجات من اغراق هدام للمنتجات المصرية ويسبغ على المورد الأجنبى رعاية لا تتمتع بمثلها الصناعة المصرية فى أسواق التصدير الخارجية.

أضاف ان الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة لأنه المفتاح السحرى لأسواق التصدير مشيرا إلى ان خبر إعلان عن سلعة ما هى مطابقتها للمواصفات العالمية مثل DIN الألمانية أو BSالبريطانية أو ASTM الأمريكية.

طالب بضرورة مراعاة الظروف البيئية لأسواق التصدير المحتملة عند تطوير وتحديث المواصفات مشيرا إلى مواصفات الأيزو للمنتجات غير كافية لفتح الاستيراد أمام الدول الأوروبية والأمريكية التى تتمسك بمواصفاتها القومية ولا تأخذ بمواصفات الأيزو للمنتجات فى وارداتها.

وأوضح انه لكى تتمكن المواصفات القياسية المصرية من اداء دورها المنوط بها كأداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجى من جهة أخرى فضلا عن تأهيلها للتعامل مع أسواق التصدير يجب ان يتم اثراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية وتجنب الترجمة الحرفية لمواصفة عالمية بعينها والتأكيد على أن وضع وتحديث المواصفات القياسية المصرية يجب أن يراعى جيدا التجانس مع المواصفات العالمية بصفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها أو ادراج بنود لا تتطابق معها تماما حيثما تستلزم الضرورة ذلك ولها ما يبررها فى الواقع المصري

التطبيق الجاد

أضاف انه يجب ايضا التطبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق انشطة التعاون بين كافة الجهات المعنية مثل وزارة التموين ومصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات واعادة النظر فى نظام منح التراخيص الصناعية وتجديدها تلقائيا دون النظر فى مدى استيفائها للاشتراطات الصناعية الضرورية وبين توافر الحد الادنى من الامكانات البشرية والمادية.

وطالب بضرورة العمل بنظام اعتماد النماذج الأساسية للأجهزة والمنتجات الهندسية.

كما طالب بضرورة العمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الاعمال وكافة جهات إدارة المال العام بقصر المشتريات الحكومية على السلع المطابقة للمواصفات المصرية كذلك يتم دعم معامل هيئة التوحيد القياسى وتوفير معدات الاختبار حتى يتم وضع مواصفات قياسية للسلع التى لم يتم وضع مواصفات لها واستكمال المواصفات للسلع الأخري

يقول الدكتور شريف الجبلى عضو غرفة الصناعات الكيماوية ان مشكلة المواصفات القياسية وتحديثها تعانى منها دول عديدة وتعد ظاهرة موجودة بسبب وجود مصانع بير السلم خاصة فى دول الشرق الأقصى لذلك أصبح من الضرورى الارتقاء بمستوى المواصفات القياسية بمصر للسلع والمنتجات من خلال الاهتمام بهيئة التوحيد القياسى وتوفير كافة الأجهزة والمعدات مشيرا إلى ان ذلك سوف يحقق لنا اكثر من هدف وهو رفع مستوى الصناعة الوطنية لتكون مؤهلة للمنافسة العالمية لأنه لا يجب إنتاج سلع تقل فى المستوى عن السلع المماثلة فى باقى دول العالم.